

00000000 000 000

00000000000000 0000 00 0000 0000

00 00000000000000 000000 0000 00 0000 00 0000 0 00000 00 00000 00000000
0000 00 0 000 0000 000 0 ,00 000 00000 00000 00 000000 0 00 000 000000
000 0000 0 00000 000000 000000 000 0 0000 00000 00 0 0000 0 00000000 000
0000 00000000 000000 0 00000000 0000 000 0 0000 00000 000 00000 0000
00 00000 000000 000 0000 00000 00000000 00000 00 0000000 00 00000 ,0000
.000 0000 00 0 0000000 000 00 0000000 00000 0000 0000000
00000 000 000000 ,0000000 0 00000 0000 0 0000000 000000 0 000000000000
,0000000 000 00000 00000000 0000 0 0000000

0

000

00000000 0000000 000 * 00000 0000 00000 00000 000 00 * 0000 0000 000 0000
00000 000 000 00000 0 00000 00



00 0 000 00000000 0000 000 0000000 0000000 00000000000 0000 000
0 00000000 000 000 000 0000 00 0 0000000 0000000000 000000 000000 000000
000000 000 0 ,000000 0000000 000 00 00000000 0000 000000 00 000000

0000 00 .000000 0000 0 0000000 0000 0000 00 0000 00 000 000 00 00000000
0000 00000000 0 00000 0 00000 000 00 000 0000000 0 0000000 0000 0000000
00 ,00000000 000000 00 ,00000000 0000000 0000000 000000 000 0000000 000 000
00000000 00 000000 0000 00 00000000 000000 0000000000 00000 0 ,0000000
0000000 0 00000000 0000 0000000 0000 000 0000000000 0000 0000 0000

المجلس النيابي هو المؤسسة التشريعية في مصر، وهي المسؤولة عن سن القوانين والرقابة على أعمال الحكومة. ويتكون المجلس من 596 نائبا، ينتخبون لمدة 4 سنوات. ويتوزعون على 27 دائرة انتخابية، يمثلون مختلف المناطق في مصر. ويتولى المجلس صلاحيات واسعة، من بينها اقتراح وإقرار القوانين، ومراقبة أعمال الحكومة، وإعلان حالة الطوارئ. كما يمكن للمجلس عزل الحكومة أو رئيس الجمهورية في حالات معينة. يعتبر المجلس النيابي من أهم المؤسسات في النظام السياسي المصري، وله دور حيوي في ضمان الديمقراطية وحقوق المواطنين.

في 26 نوفمبر 2015، اجتمع المجلس النيابي لبحث مشروع قانون جديد يتعلق بـ "قانون تنظيم العمل السياسي". وقد أقر المجلس هذا القانون بأغلبية ساحقة، مما يعكس إيمانه بضرورة تعزيز الديمقراطية والشفافية في العمل السياسي. ويتضمن القانون أحكاماً تهدف إلى تنظيم الحملات الانتخابية، وضمان نزاهة العملية الانتخابية، وتعزيز دور الأحزاب السياسية. كما يهدف القانون إلى تحسين أداء النواب، وضمان تمثيلهم لمصالح المواطنين. يعتبر هذا القانون خطوة مهمة في مسيرة الإصلاح السياسي في مصر، ويساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات الديمقراطية.

من الجوانب المهمة في القانون الجديد، هو تعزيز دور الأحزاب السياسية، وضمان تمثيلها في المؤسسات التشريعية. كما يهدف القانون إلى تحسين أداء النواب، وضمان تمثيلهم لمصالح المواطنين. ويتضمن القانون أحكاماً تهدف إلى تنظيم الحملات الانتخابية، وضمان نزاهة العملية الانتخابية. يعتبر هذا القانون خطوة مهمة في مسيرة الإصلاح السياسي في مصر، ويساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات الديمقراطية.

في 27 نوفمبر 2015، اجتمع المجلس النيابي لبحث مشروع قانون جديد يتعلق بـ "قانون تنظيم العمل السياسي". وقد أقر المجلس هذا القانون بأغلبية ساحقة، مما يعكس إيمانه بضرورة تعزيز الديمقراطية والشفافية في العمل السياسي. ويتضمن القانون أحكاماً تهدف إلى تنظيم الحملات الانتخابية، وضمان نزاهة العملية الانتخابية، وتعزيز دور الأحزاب السياسية. كما يهدف القانون إلى تحسين أداء النواب، وضمان تمثيلهم لمصالح المواطنين. يعتبر هذا القانون خطوة مهمة في مسيرة الإصلاح السياسي في مصر، ويساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات الديمقراطية.

من الجوانب المهمة في القانون الجديد، هو تعزيز دور الأحزاب السياسية، وضمان تمثيلها في المؤسسات التشريعية. كما يهدف القانون إلى تحسين أداء النواب، وضمان تمثيلهم لمصالح المواطنين. ويتضمن القانون أحكاماً تهدف إلى تنظيم الحملات الانتخابية، وضمان نزاهة العملية الانتخابية. يعتبر هذا القانون خطوة مهمة في مسيرة الإصلاح السياسي في مصر، ويساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات الديمقراطية.